

بسم الله الرحمن الرحيم



بنك السودان المركزي

قطاع المؤسسات المالية والنظم

الادارة العامة للرقابة المصرفية

وحدة المعايير الرقابية الدولية

موجهات لتطبيق

معيار كفاية راس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية

الإسلامية IFSB

**Guidance on Measuring Capital
Adequacy Ratio for Islamic Financial
Institutions**

أغسطس 2008

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
2	المحتويات
3	مقدمة
6- 4	الجزء الاول
4	أهداف المعيار
4	مجال المعيار
6- 4	إحتساب الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال
15- 7	الجزء الثاني
7	إحتساب الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر
7	أساليب قياس المخاطر
10- 7	قياس مخاطر الائتمان
10	قياس الأصول الخطرة للبنود خارج الميزانية.
15- 12	قياس مخاطر السوق
15	قياس مخاطر التشغيل
17- 16	الجزء الثالث
17- 16	معاملة الأصول الممولة من حسابات الاستثمار
19- 18	الجزء الرابع
18	إحتساب الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال
19	مثال يوضح كيفية إحتساب نسبة كفاية رأس المال
20	الجزء الخامس موجهات عامة

مقدمة:

تهدف هذه الموجهات إلى مساعدة المصارف لفهم وتطبيق متطلبات معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في ديسمبر 2005م وتشتمل الموجهات علي الإجراءات والخطوات اللازمة لاحتساب نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في ضوء متطلبات معيار بازل II.

يتناول الجزء الأول أهداف ومجال تطبيق المعيار، تعريف رأس المال الرقابي للمصارف الإسلامية ومكوناته والقيود والشروط التي وضعتها لجنة بازل علي رأس المال الرقابي Regulatory Capital الذي يمثل بسط النسبة، كما يتناول الجزء الثاني: الطرق المناسبة لقياس المخاطر المالية لكافة صيغ التمويل الإسلامية (مخاطر التمويل ومخاطر السوق) للبنود داخل وخارج الميزانية وقياس المخاطر غير المالية (مخاطر العمليات أو التشغيل) لتمكين المصارف من احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر (مخاطر التمويل + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل). كما يتناول هذا الجزء كيفية استخدام الأدوات المسموح بها لتخفيف مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية Risk Mitigation Techniques.

أما الجزء الثالث فيسلط الضوء علي اثر حسابات الاستثمار علي معدل كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وذلك وفقاً لطبيعة هذه الودائع ومشاركتها في الخسائر العادية التي يتعرض لها المصرف، حيث قضي المعيار وفقاً للصيغة الرقابية لاحتساب معدل كفاية رأس المال باستبعاد نسبة معينة من الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة من مقام النسبة ويعتمد تحديد النسبة المستبعدة علي قيمة الفا (∞) حيث ان الفا هي نسبة مئوية تتراوح قيمتها ما بين صفر -100٪ تعبر عن مدي تحمل المصرف لمخاطر الأصول الممولة من حسابات الاستثمار نيابة عن المستثمرين.

ويتناول الجزء الرابع من الموجهات عملية احتساب نسبة كفاية رأس المال من خلال استخدام الصيغة الرقابية Supervisory Formula التي يمكن أن تستخدمها المصارف السودانية لقياس نسبة كفاية رأس المال باعتبارها المعادلة الأنسب لأنها تعكس ممارسة المصارف السودانية في تحمل جزء من المخاطر نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار (المودعين) وذلك من خلال دعم معدل العائد لأصحاب حسابات الاستثمار وتحملها لجزء من المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول الممولة من حسابات الاستثمار علي حساب حقوق المساهمين أي بما يعرف بالمخاطر التجارية المنقولة (منقولة من المستثمرين ليتهاولها المساهمين) وذلك بهدف تجنب مخاطر سحب الودائع والمحافظة علي المودعين.

أخيراً يتناول الجزء الخامس بعض التوجيهات والملاحظات العامة لإحتساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال.

الجزء الأول

1- 1 أهداف المعيار: The objectives of the Standard

يهدف معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في ديسمبر 2005 م إلى الآتي :

- معالجة الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية (صيغ التمويل المختلفة ، طبيعة ودائع الاستثمار وتحملها لجزء من المخاطر ..الخ) التي لم تتناولها المعايير الدولية (معايير لجنة بازل) .
- العمل على توحيد طرق قياس المخاطر للمصارف الإسلامية ، وتحديد أوزان المخاطر للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية.
- العمل على تطوير ممارسات المصارف الإسلامية لتمكين من تلبية متطلبات المعايير العالمية (بازل II).

1- 2 مجال تطبيق المعيار The Scope of the Standard

يختص المعيار بحساب نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) للمصارف الإسلامية على ضوء متطلبات بازل II لتمكين المصارف الإسلامية من الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية والمحافظة على هويتها الإسلامية في الوقت ذاته.

1- 3 إحتساب الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال:

Measuring Minimum Capital Requirements

يتم قياس الحد الأدنى لكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية باستخدام الإطار العام لكفاية رأس المال الذي اعتمده لجنة بازل والذي يقوم بربط رأس المال الرقابي بالأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر التمويل + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال CAR} = \frac{\text{رأس المال المؤهل} * \text{Eligible capital}}{\text{إجمالي الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر التمويل + السوق + التشغيل)}}$$

$\leq 8\%$

* رأس المال المؤهل هو رأس المال الجاهز لامتناع أي خسائر محتملة

1- 3- 1 احتساب رأس المال المؤهل: Calculating Eligible Capital

يتم احتساب رأس المال المؤهل (بسط النسبة) بإتباع التعريف الذي وضعته لجنة بازل لرأس المال الرقابي ، حيث يتكون رأس المال الرقابي حسب تعريف لجنة بازل من جزأين (الجزء الاول يسمى رأس المال الأساسي Core capital أو Tier1) والجزء الثاني يسمى رأس المال المساند Supplementary أو Tier2) مع مراعاة القيود والتزييلات التي وضعتها اللجنة ويعبر عن ذلك علي النحو التالي :

- رأس المال المؤهل = رأس المال الأساسي Core Capital + رأس المال المساند

Supplementary Capital ناقصاً التزييلات Deductions.

أ - مكونات رأس المال الأساسي Core Capital :

- رأس المال المدفوع Paid-up capital
- الاحتياطات المعلنة (أي إحتياطي مكون من أرباح حقيقية ومفصح عنه بالحسابات المنشورة) وتشمل كل من :
 - الإحتياطي القانوني .
 - الإحتياطي العام .
 - الإحتياطي الخاص .
 - إحتياطي الطواري .
 - الأرباح (الخسائر) المدورة .
 - علاوة الإصدار .
- احتياطات أخرى لها نفس الطابع (تشمل اي احتياطات تم تكوينها من ارباح حقيقية ومفصح عنها وعن تحركاتها) .
- حقوق الأقلية (مساهمة الجهات الأخرى في رؤوس أموال الشركات المملوكة للمصرف)

ب - مكونات رأس المال المساند: Supplementary Capital

- الاحتياطات غير المعلنة (مكونة من الأرباح الحقيقية ولكن غير مفصح عنها بالحسابات الختامية)
- 45 % من إحتياطي إعادة تقييم الأصول أو الإحتياطات السرية (أسهم ، أصول ثابتة)
- المخصص العام للتمويل (بشرط ألا يتجاوز الجزء المضاف لرأس المال المساند نسبة 1.25% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية) .
- القروض المساندة (تشمل القروض طويلة الأجل التي يحصل عليها المصرف من مساهميه لفترة خمس سنوات علي الأقل) .

ج - التزييلات أو الإستبعادات من رأس المال Deductions :

منعاً لتضخيم رأس المال بصورة غير حقيقة يتم تخفيضه بالبند التالية :

- العجز في مخصص الديون المتعثرة Shortfall in NPL provision (الفرق بين رصيد المخصص الفعلي بالميزانية والمخصص المطلوب بموجب منشورات بنك السودان المركزي الخاصة بالتمويل المتعثر وتكوين المخصصات)
- الاستثمارات طويلة الأجل Equity investment في حالة أن تكون حسابات الشركات التابعة أو المملوكة غير موحدة بحسابات المصرف .
- د - القيود التي وضعتها لجنة بازل على رأس المال المساند.
نسبة لان عناصر رأس المال المساند اقل قوة من عناصر رأس المال الأساسي يجب مراعاة القيود التالية على رأس المال المساند وهي نفس القيود التي اعتمدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية وتشمل الآتي : -
- الآ يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي (لا يزيد عن 100% من رأس المال الأساسي)
- يجب الآ تزيد القروض التي يحصل عليها البنك من مساهميه (القروض المساندة) عن 50% من رأس المال الأساسي (تجنباً للاعتماد على القروض) ويجب الآ تقل فترتها عن خمس سنوات .
- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة مخاطر غير محددة (المخاطر العامة) 1.25% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر .
- تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول الثابتة والاحتياطات السرية إلى خصم قدره 55%. ويشترط لقبول الاحتياطات السرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أن تكون معتمدة من السلطات الرقابية.

الجزء الثاني

2- 1 إحتساب الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (مقام النسبة):

Calculating Risk Weighted Assets

يتكون إجمالي الأصول الخطرة (مقام نسبة كفاية رأس المال) وفقاً لمتطلبات بازل II من مخاطر التمويل + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل، ويتم قياس كل نوع من المخاطر باستخدام عدة أساليب للقياس تتراوح ما بين الطرق البسيطة والمعقدة وذلك بناء على درجة التطور Degree of Sophistication ويتم استخدام أساليب القياس المناسبة بعد الحصول على موافقة السلطة الرقابية .

2- 2 أساليب قياس المخاطر: Methodologies of Risk Measurement

- اعتمد معيار الـ IFSB علي مقررات بازل II التي غطت مخاطر التمويل ومخاطر التشغيل بالإضافة إلي تعديلات 1996م الخاصة بإدخال مخاطر السوق وقد تم إدخال بعض التعديلات الضرورية اللازمة علي بازل II لتتلاءم مع خصائص المنتجات الإسلامية.
- تبني المجلس استخدام الطرق البسيطة لقياس المخاطر ، فمثلاً :
 - ✚ لقياس مخاطر التمويل تم إعتقاد الطريقة المعيارية Standardized approach المعدلة .
 - ✚ لقياس مخاطر التشغيل تم اعتماد استخدام طريقة المؤشر الأساسي Basic indicator approach .
 - ✚ لقياس مخاطر السوق (الطريقة المعيارية ، الطريقة البسيطة) .

2- 3 قياس مخاطر الائتمان: Measuring Credit Risk

تنتج مخاطر الائتمان من احتمال فشل العميل أو الطرف الأخرى في سداد التزاماته المستحقة وفقاً للشروط المتفق عليها ، وهناك مصدرين لمخاطر الائتمان هي عمليات التمويل المباشر (داخل الميزانية) والتمويل غير المباشر (الالتزامات العرضية) مثل خطابات الضمان والاعتمادات .. الخ .أو عمليات متاجرة مع أطراف أخرى ، عمليات تسويات .

- يتم استخدام الطريقة المعيارية Standardized لقياس مخاطر التمويل للمصارف الإسلامية لأنها بسيطة وسهلة التطبيق بخلاف طرق القياس الأخرى (طرق التصنيف الداخلي للمخاطر) التي يتطلب تطبيقها وجود إدارات فاعلة للمخاطر وبيانات تاريخية لمتعثرات والعملاء (غير متوفرة للمصارف الإسلامية في الوقت الراهن) .

- يقوم المصرف باحتساب الأصول الخطرة لكل عملية تمويل علي حدا باستخدام وزن المخاطر المناسب حسب طرق القياس المستخدمة (الطريقة المعيارية أو طريقة الأوزان البسيطة) ، ومن ثم يتم تجميع كل الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر لعمليات

التمويل Credit Risk Weighted Assets المختلفة للحصول علي إجمالي الاصول
الخطرة المرجحة للتمويل .

- للحصول علي الأصول الخطرة يتم تصنيف محفظة التمويل علي النحو التالي :

أ - تمويل ممنوح لجهات مصنفة ائتمانياً : **Rated customers**

في حالة وجود عملاء مصنفين ائتمانياً بواسطة وكالات تصنيف معترف بها من قبل
بنك السودان المركزي **Recognized Rating Agencies** يتم تحديد وزن المخاطر
لهذا التمويل بناء علي درجة التصنيف الائتماني الذي أعدته وكالة التصنيف الائتماني
لذلك العميل **Rating** ، حيث تتراوح أوزان المخاطر ما بين صفر % - 150 % فمثلاً
إذا تحصلت حكومة او أي مؤسسة حكومية او البنك مركزي علي درجة تصنيف
AAA فإن وزن المخاطر هو صفر % أي لا توجد مخاطر في هذا التمويل ، وإذا تحصلت
أي جهة علي تصنيف ائتماني اقل من B - فإن وزن المخاطر لهذا التمويل هو 150 % .

ب - استثمارات قصيرة الأجل : **Short term investments**

وهي تشمل أي استثمارات تكون فترة استحقاقها اقل من ثلاثة اشهر وغير قابلة
للتجديد او التدوير مع مؤسسات مالية أو مصارف أو شركات ، و يتم تحديد أوزان
مخاطر هذه الاستثمارات وفقاً للآتي :

- إذا كانت هذه الاستثمارات مصنفة بواسطة وكالات تصنيف معترف بها من السلطة

الرقابية ، يتم تطبيق أوزان المخاطر التالية :

- 20% للاستثمارات المصنفة A1 .
- 50% للاستثمارات المصنفة A2 .
- 100% للاستثمارات المصنفة A3 .
- 150% للاستثمارات المصنفة B أو C .

- بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل وغير مصنفة يتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة

100% .

ج - تمويل ممنوح لجهات غير مصنفة ائتمانياً **unrated** :

وهو يشمل التمويل الممنوح لأي جهة غير مصنفة (شركات ، بنوك حكومات ،
أفراد) ولا تتوفر فيها شروط الأوزان التفضيلية ، هنا يمنح وزن مخاطر بنسبة
100% .

د - التمويل الممنوح بصيغ المشاركات والمضاربات **Profit & loss sharing modes**

يتم احتساب الأصول الخطرة للاستثمارات التي تمت عن طريق المشاركات ()
بخلاف المشاركات في السلع (و المضاربات باستخدام الطريقة البسيطة **Simplified**
Approach : -

وفقا لهذه الطريقة يتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة 300 % أو 400 % (يتم استخدام وزن المخاطر 300% فقط للمضاربات في حالة توفر سوق مالية نشطة يسهل من خلالها تسييل أسهم المضاربات) وفي حالة عدم توفر سوق نشط يتم تطبيق وزن مخاطر 400% لكل من المشاركات والمضاربات . وفي حالة المشاركة المتناقصة يطبق وزن المخاطر على الرصيد المتبقي من المبلغ المستثمر .

هـ - المراجحات والإيجارات التي تتوفر فيها شروط معينة (حددها المعيار في صفحة 11 النسخة الإنجليزية): سمح المعيار بتطبيق أوزان مخاطر تفضيلية للتمويل الممنوح بصيغ المراجعة والإجارة Preferential risk weights وتم تحديد ثلاثة أوزان مخاطر 35 % ، 75 % و 100% يتم تطبيقها علي المراجحات و الإيجارات التي تتوفر فيها شروط معينة وذلك علي النحو التالي :

- 35% بالنسبة للمراجحات المضمونة بضمانات عقارية سكنية أو إيجارات لعقارات سكنية ، وذلك بعد توفر الشروط التالية في التمويل بصيغة المراجعة وهي :
 - 1 - ألا تتجاوز الذمم المدينة نسبة 50% من القيمة السوقية للضمان بشرط ان يكون الضمان تم تقييمه قبل عام من توقيع العقد .
 - 2 - رهن أصول المراجعة لصالح المصرف .
 - 3 - عدم وجود أي موانع قانونية تحول دون تسييل الضمان او التصرف فيه .وفي حالة عدم توفر أي شرط من هذه الشروط يتم تطبيق وزن مخاطر نسبة 100% .
- بالنسبة للإجارة فإن الشروط لتطبيق اوزان تفضيلية(35%) تتمثل في :
 - 1 - ألا يتجاوز إجمالي أقساط الإجارة طيلة فترة العقد نسبة 50% من قيمة العقارات المؤجرة شريطة ان يكون قد تم تقييم العقار قد تم خلال عام واحد قبل توقيع العقد 2 - أن تتوفر بنية تحتية قانونية تمكن من إعادة امتلاك الأصول وبيعها بواسطة المصرف .
- يمنح وزن مخاطر بنسبة 75 % لاحتساب الأصول الخطرة للمراجحات و الإيجارات للأفراد أو المشاريع الصغيرة أو قطاع التجزئة إذا توفرت الشروط التالية :
 - أن يكون الأصل موضوع المراجعة مرهون للمصرف (وفي حالة ان المراجعة مضمونة بضمانات اخري يشترط أن تظل قيمة الضمان أكبر من قيمة العقد طيلة فترة العقد) .
 - ألا تتعدى إجمالي التزامات العميل تجاه المصرف مبلغ 250 ألف دولار امريكي أو ما يعادلها .

- تطبيق وزن مخاطر 100% علي المراجحات المضمونة بضمانات عقارية تجارية ويمكن للسلطة الرقابية تخفيض وزن المخاطر إلي 50% في حالة وجود أسواق متطورة للعقارات.

و_ الذمم المتعثرة : Risk wiegths for Past due recievables

- يتم تصنيف الذمم المتعثرة إلي ست مجموعات علي النحو التالي :
- ديون متعثرة غير مضمونة وتبلغ مخصصاتها أقل من 20%.
 - ديون متعثرة غير مضمونة وتبلغ مخصصاتها أكثر من 20% واقل من 50%
 - ديون متعثرة غير مضمونة وتبلغ مخصصاتها أكثر من 50% .
 - ديون متعثرة مضمونة بضمانات أخرى (لم يذكرها المعيار ضمن الضمانات المؤهلة وتشمل علي سبيل المثال التخزين المباشر أو المشترك ، شهادات التخزين... الخ) وتبلغ مخصصاتها علي الاقل 15% .
 - ديون متعثرة مضمونة بضمانات عقارية وتبلغ مخصصاتها أقل من 20% .
 - ديون متعثرة مضمونة بضمانات عقارية وتبلغ مخصصاتها أكثر من 20% .
- وقد حدد المعيار أوزان مخاطر للذمم المتعثرة بناء علي نسبة المخصص - The higher- the coverage ratio , the lower the risk weight - حيث تتراوح أوزان مخاطر الذمم المتعثرة ما بين 50 - 150% .و بعد تصنيف الذمم المتعثرة علي النحو المذكور أعلاه يتم احتساب الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر .

4-2 قياس الأصول الخطرة للبنود خارج الميزانية Measuring RWAs for off-balance sheet items

- وفقاً للطريقة المعيارية يتم تحويل البنود خارج الميزانية Off-Balance Sheet Items إلي داخل الميزانية باستخدام معامل تحويل Credit Conversion Factor (CCF) (وفقاً للطريقة المتبعة في بازل I) ويتم احتساب الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر للبنود خارج الميزانية علي النحو التالي :
- التزامات اقل من سنة وزن مخاطرها 20% .
- إلتزامات أكثر من سنه وزن مخاطرها 50% .
- للالتزامات القابلة للإلغاء " " صفر %.
- الاعتمادات المستندية " " 20% .
- التزامات أخرى 100% .

2- 5 استخدام الأدوات المسموح بها لتخفيض مخاطر التمويل RMT :

من أهم مبتكرات بازل II والتي تبناها مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو تخفيض مخاطر التمويل Credit Risk Mitigation techniques وذلك عن طريق خصم نسبة مئوية من قيمة الضمانات المؤهلة (ذكرها المعيار) من رصيد التمويل القائم للحصول علي صافي الالتزام net exposure .

- هنالك عدد من أدوات تخفيف المخاطر في المصارف الإسلامية Risk Mitigation Techniques وهي تشمل (هامش الجدية ، العربون ، ضمان من طرف ثالث ، الأصول المرهونة والأصول المؤجرة).

- يتم تحديد قيمة الضمانات المستخدمة كأدوات لتقليل المخاطر علي ضوء معدلات الخصم (haircut) التي حددها المعيار لمختلف أنواع الضمانات (المعيار صفحة 10 النسخة الإنجليزية) وتتراوح معدلات الخصم لمختلف أنواع الضمانات ما بين صفر -100% وللسلطة الرقابية الحق في زيادة معدل الخصم لكل نوع من الضمان (حسب ماتراه مناسباً) (معدل الخصم هو نسبة مئوية يتم استبعادها من قيمة الضمان تحوطاً لتقلبات الأسعار) وذلك علي النحو التالي:

صافي الالتزام net exposure = التمويل القائم - نسبة مئوية من قيمة الضمان الجيد

مثال : استخدام الضمانات كآلية لتخفيف المخاطر : إذا كان التمويل القائم للعميل A يساوي 800 ألف جنية سوداني ، وبضمان عقاري قيمته السوقية تساوي 500 ألف (معدل الخصم للضمانات العقارية هو 30% حسب ما نص عليه المعيار) ، عليه ففي هذه الحالة فإن صافي الالتزام علي العميل يتم احتسابه علي النحو التالي :

صافي الالتزام = (الرصيد القائم للتمويل) - 70% من قيمة الضمان = 800 ألف جنية - 350 ألف جنية = 450 ألف جنية) تم استبعاد نسبة 30% من قيمة الضمانات للتحوط لهبوط اسعار الضمان عند تسييله (

و نسبة للتقلبات الكبيرة و الصعوبات المرتبطة بتقييم الضمانات بالمصارف السودانية سيتم تطبيق نسب الخصم التالية للضمانات المؤهلة لتخفيف مخاطر التمويل :

جدول رقم (1)

أنواع الضمانات المؤهلة كأدوات لتخفيف مخاطر التمويل ومعدلات الخصم

معدل الخصم	نوع الضمان
صفر%	1 - وديعة أو نقدية
8%	2 - وديعة أو نقدية بعملة أجنبية
25%	3 - صكوك
25%	4 - اسهم مسجلة ومدرجة بمؤشر سوق الخرطوم
40%	5 - اسهم مسجلة وغير مدرجة بالمؤشر
50%	6 - أصول مرهونة
50%	7 - بضائع مخزنة

2 - مخاطر السوق : Measuring Market Risk

- مخاطر السوق هي الخسائر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة تقلبات الأسعار (السجل التجاري Trading Book) ، وهناك ثلاثة مصادر رئيسية لمخاطر السوق هي :

- مخاطر محفظة المتاجرة في الأسهم والصكوك Equities & Sukuk .

- مخاطر محفظة العملات الأجنبية Foreign exchange .

- مخاطر السلع و المخزونات Commodities & inventories .

و يتم احتساب الأصول الخطرة لعمليات السوق من خلال خطوتين وذلك علي النحو التالي :

- **الخطوة الأولى** : يتم احتساب رأس المال المطلوب Capital Charge لتغطية مخاطر السوق لكل محفظة علي حدا .

- **الخطوة الثانية** : يتم ضرب الـ Capital Charge في 12.5¹ للحصول علي مخاطر السوق المرجحة MRWAs (Market Risk Weighted Assets) . ليتم إضافتها إلي الأصول الخطرة لعمليات التمويل في مقام النسبة .

يتم احتساب متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق لكل مصدر علي النحو التالي :

أ - مخاطر الأسهم : هناك نوعين من المخاطر :

- مخاطر محددة Specific risk مخاطر مرتبطة بالجهة المصدرة للأسهم .

¹ - 12.5 (8%))
12.5 8 %12

- مخاطر عامة **General risk** مخاطر مرتبطة بالتقلبات العامة للأسواق المالية .
- يتم احتساب متطلبات رأس المال لكل من المخاطر العامة والمخاطر المحددة علي النحو التالي
- متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة = 8% X صافي الموقف لكل نوع من الأسهم
- Net position = long position - short position
- متطلبات رأس المال لمخاطر العامة = 8% X إجمالي الموقف في كل نوع من الأسهم
- من الأسهم .
- ب - **مخاطر الصكوك** ، تنقسم أيضاً إلي نوعين : -
- **المخاطر المحددة للصكوك Specific Risk** : مخاطر مرتبطة بتقلبات أسعار الصكوك نتيجة لعوامل مرتبطة بظروف الجهة المصدرة لتلك الصكوك .
- وتتراوح متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة للصكوك ما بين صفر - 8% .وذلك حسب نوع الصكوك إذا كانت حكومية أو غير ذلك ، مصنفة أو غير مصنفة مضافاً إليها فترة الاستحقاق المتبقية وذلك علي النحو التالي : -
- (i) صكوك حكومية .
- (ii) صكوك جهات مصنفة.
- (iii) صكوك غير مصنفة.
- بعد تصنيف الصكوك يتم قياس متطلبات رأس المال لكل نوع من الصكوك عن طريق ضرب قيمة الصكوك لكل شريحة X متطلبات رأس المال المحددة بواسطة المعيار مثلاً : -
- متطلبات رأس المال لمخاطر الصكوك الحكومية تساوي صفر.
- الصكوك المصنفة وفترة استحقاقها لا تتجاوز 6 شهور فإن متطلبات رأس المال تساوي 0.25% .
- صكوك أخرى (other) إما غير مصنفة أو فترة استحقاقها أكثر من عامين فإن متطلبات رأس المال تساوي 8%.
- **المخاطر العامة للصكوك General Risk** : -
- متطلبات رأس المال للمخاطر العامة تتراوح ما بين صفر - 6% وذلك بناء علي فترة الاستحقاق المتبقية .
- ج - **مخاطر أسعار الصرف Exchange Rate Risk** : -
- لقياس متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر تقلبات أسعار الصرف يتم استخدام طريقة الاختزال **Short hand method** وذلك بإتباع الخطوات التالية :
- **الخطوة الأولى** : يتم احتساب صافي الموقف **Net position (1)** لكل عملة علي حدا (الدولار ، الين ، اليورو ..الخ) ، ويقصد بصافي الموقف لكل عملة ؛ الفرق بين إجمالي

الأصول وإجمالي الإلتزامات لكل عملة أجنبية علي حدا (يتم تحويل المبلغ الاسمي لصايف المركز في كل عملة أجنبية الى عملة التقارير المالية باستخدام سعر الصرف الفوري السائد) مثلاً إذا كان إجمالي أصول المصرف بالدولار تعادل 800 جنيه وإجمالي الإلتزامات بالدولار تعادل 600 جنيه فإن صايف الموقف net position بالدولار يساوي 800 - 600 والناتج هو +200 وهو صايف موقف طويل net long position لأن أصول المصرف بالدولار أكبر من الإلتزامات بالدولار .

- **الخطوة الثانية:** يتم تجميع المواقف المتشابهة (جميع المواقف الطويلة تجمع لوحدها للحصول علي إجمالي المواقف الطويلة وجميع المواقف القصيرة تجمع لوحدها للحصول علي إجمالي المواقف القصيرة) لكافة العملات (net long + net long أو net short net short. etc....).

- **الخطوة الثالثة:** يتم اختيار المجموع الأكبر (مجموع المواقف القصيرة Summation of net short positions أو مجموع المواقف الطويلة Summation of net long positions أيهما أكبر) وإضافته إلي رصيد الذهب والفضة (إن وجد) وضرب المجموع النهائي في 8% للحصول علي متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر أسعار الصرف.

د - مخاطر السلع Commodities Risk :

هنالك نوعين من المخاطر الأسعار الناتجة عن التعامل في السلع هي :

- المخاطر المباشرة Directional Risk : وهي المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار السلعة نفسها.

- المخاطر الأساسية Basis Risk : مخاطر مرتبطة بتقلبات أسعار السلع البديلة .

❖ لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر السلع يتم استخدام الطريقة البسيطة Simple Approach وذلك علي النحو التالي :

- متطلبات رأس المال للمخاطر المباشرة = 15% x صايف الموقف (Net position) لكل سلعة.

Net position= long position (2) - short position for each Commodity

- متطلبات رأس المال للمخاطر الأساسية = 3% x الموقف الاجمالي (Gross Position)

Gross Position = (long position+ Short position)

¹ هنالك احتمالين لصايف الموقف ، إما ان يكون الموقف طويل Net long position وهو يعني ان الاصول اكبر من الإلتزامات او قد يكون قصير Net short position ويعني ان الإلتزامات اكبر من الاصول وفي كلتا الحالتين فإن المصرف يتعرض الى مخاطر تقلبات اسعار الصرف .
2. الموقف الطويل long position لأي سلعة يعني أن المصرف مشتري أو ممتلك للسلعة .

مثال لاحتساب متطلبات رأس المال للسلع :

إجمالي الموقف Gross position	صافي الموقف Net position	موقف قصير (المصرف بائع او عليه إلتزام بتسليم)	موقف طويل (المصرف مشتري)	
2500	500	1000	1500 جنيه	سلعة رقم 1
500X3% (75)	500X15% (75)			متطلبات رأس المال

متطلبات رأس المال = 75 جنيه + 75 جنيه = 15 جنيه

الأصول الخطرة للسلعة رقم 1 = 150 جنيه x 12.5% = 1875 جنيه

هـ . مخاطر المخزونات Inventories :

وهي الأصول المملوكة بهدف إعادة بيعها أو تأجيرها ، ويتم قياس متطلبات رأس المال باستخدام الطريقة البسيطة وهي 15% X إجمالي الرصيد - للحصول علي الأصول الخطرة المرجحة لعمليات السوق يتم ضرب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق X 12.5.

2- 7 مخاطر التشغيل : Measuring Operational Risk

تعرف مخاطر التشغيل بأنها : الخسائر المحتملة الناتجة عن فشل النظم أو الأخطاء في تنفيذ العمليات أو فشل الأفراد (تزوير ، احتيال ، إختلاس ، سرقة ، غش ، خطأ..... الخ) أو نتيجة لعوامل خارجية وتشمل المخاطر القانونية ومخاطر عدم الإلتزام بالشرعية .
- تعتمد متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل علي احتساب متوسط إجمالي الدخل لثلاثة سنوات سابقة .
- يتم استخدام طريقة المؤشر الأساسي (basic indicator approach) وذلك علي النحو التالي :

- متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل = 15% x متوسط الدخل لثلاث سنوات سابقة (يتم استبعاد نصيب أصحاب حسابات الاستثمار من إجمالي الدخل) .
- يتم ضرب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل أعلاه x 12.5 للحصول علي الأصول المرجحة لمخاطر التشغيل ليتم إضافتها إلي مخاطر التمويل ومخاطر السوق ليكتمل مقام نسبة كفاية رأس المال بمكوناته الثلاث (الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر للتمويل، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل).

الجزء الثالث

معاملة الأصول الممولة من حسابات الاستثمار وأثرها علي نسبة كفاية رأس المال

The treatment of the asset financed by investment account

- نظرياً لا يتحمل المصرف الخسائر العادية الناتجة من الأصول التي تم تمويلها من ودائع الاستثمار لأنها غير مضمونة من جانب المصرف باعتبارها قائمة علي مبدأ المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر ، وبالتالي ففي هذه الحالة لا يتطلب أن يحتفظ المصرف برأس مال لمقابلة مخاطر الأصول الممولة من ودائع الاستثمار، فعند احتساب نسبة كفاية رأس المال يتم استبعاد كل الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر الممولة من حسابات الاستثمار من مقام النسبة وذلك وفقاً للصيغة المعيارية لاحتساب معدل كفاية رأس المال Standardized (Approach).

- عملياً قد يجد المصرف نفسه مضطراً بسبب التنافس الحاد أو ملزماً من قبل السلطات الرقابية بالتنازل عن كل أو جزء من أرباح المضاربات (نصيب مساهمي البنك) لصالح أصحاب الودائع الاستثمارية وعلي حساب المساهمين وذلك لتحسين معدل العائد أو تحقيق معدل عائد معين بهدف المحافظة علي المودعين أو تجنباً لمخاطر سحب الودائع. ويتعرض المصرف في مثل هذه الحالة إلي ما يعرف بالمخاطر التجارية المنقولة Displaced (Commercial Risk) بمعنى أن المصرف سيتحمل المخاطر نيابة عن المودعين، وبالتالي يتطلب أن يحتفظ المصرف برأس مال لمقابلة هذه المخاطر لذا عند احتساب نسبة كفاية رأس المال يتم تضمين نسبة من الأصول الخطرة التي تم تمويلها من حسابات الاستثمار بمقام النسبة تحسباً للمخاطر التجارية المنقولة وهذه النسبة رمز لها في المعيار بالفا (∞) والتي تتراوح قيمتها ما بين صفر - 100% ويتم تحديدها بواسطة السلطة الرقابية اعتماداً علي المعلومات التاريخية عن إجمالي الإيرادات ، الأرباح المحققة فعلياً ، الأرباح الموزعة فعلياً علي المودعين ، احتياطي معدل الأرباح ، احتياطي مخاطر الاستثمار وهناك ثلاث احتمالات لقيمة ألفا وهي علي النحو التالي :

أ - الاحتمال الأول :

أن تكون قيمة ألفا تساوي صفر وتشير في هذه الحالة إلي أنه لا توجد مخاطر تجارية منقولة وان كل المخاطر الناتجة من الأصول الممولة من حسابات الاستثمار يتحملها أصحاب الودائع الاستثمارية وليس المصرف لذا يتم استبعاد كل الأصول الممولة من حسابات الاستثمار (مقيدة ومطلقة) من مقام النسبة حسب المعادلة وفي هذه الحالة فإن المصرف يعامل أصحاب الودائع كمستثمرين investors يتحملون مخاطر الاستثمار (الخسائر الطبيعية).

ب - الاحتمال الثاني : -

أن تكون قيمة ألفا تساوي واحد صحيح وتشير إلي أن المصرف يتحمل كافة المخاطر الناتجة من الأصول الممولة من حسابات الاستثمار ويجب أن يتحوط لها براس مال كاف لذا يتم تضمين كل الأصول الممولة من حسابات الاستثمار بمقام النسبة ضمن الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفي هذه الحالة فإن المصرف يعامل أصحاب الودائع الاستثمارية المطلقة باعتبارهم مودعين وبالتالي فهو ضامن لودائعهم .

ج - الاحتمال الثالث : -

أن تكون قيمة ألفا بين صفر -1 وتعني في هذه الحالة أن المخاطر الناتجة من الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة يتحملها كل من المصرف واصحاب حسابات الاستثمار ، لذا يتم تضمين جزء من الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة بمقام النسبة واستبعاد الجزء الآخر ويعتمد حجم الجزء المضاف أو المستبعد علي قيمة ألفا وفي هذه الحالة فإن المصرف يعتبر أصحاب حسابات الودائع كمستثمرين ومودعين .

- لتقليل أثر المخاطر التجارية المنقولة تعمل المصارف علي تكوين بما يعرف باحتياطي معدل الأرباح (Profit Equalization Reserve) واحتياطي مخاطر الاستثمار (Investment Risk Reserve) واللذان يتم تكوينهما ومعالجتهما محاسبيا وفقاً لمعيار المخصصات والاحتياطات (منشور الرقابة المصرفية رقم 2003/4)، أو وفقاً لأي تعديل يرد لاحقاً.

الجزء الرابع

احتساب نسبة كفاية رأس المال : Measurement of Capital Adequacy Ratio

نسبة لأن المصارف السودانية في الواقع تتعرض إلى المخاطر التجارية المنقولة (تحمل المخاطر نيابة عن المستثمرين - أصحاب ودائع الاستثمار) فإن الصيغة الأنسب لاحتساب نسبة كفاية رأس المال هي الصيغة الرقابية التي تنص علي تضمين جزء من الأصول الخطرة الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة بمقام النسبة وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{معدل كفاية رأس مال} = \frac{\text{راس المال المؤهل}}{\text{إجمالي الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (تمويل + سوق + تشغيل) ناقصاً : الأصول الممولة من ودائع الاستثمار المقيدة . ناقصاً : (1 - \infty) الأصول المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر تمويل ومخاطر سوق). ناقصاً : \infty (الأصول المرجحة الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار)}}$$

حيث تتراوح قيمة ألفا ما بين صفر - 100% ويتم تحديدها بواسطة السلطة الرقابية ، و قد تختلف من مصرف لآخر حسب ممارسة البنك في تحمل المخاطر نيابة عن أصحاب ودائع الاستثمار (المخاطر التجارية المنقولة) و في الوقت الراهن سيتم إعتبار قيمة ألفا تساوي 50% أو (0.5) باعتبار أن المصارف السودانية تعامل أصحاب ودائع الاستثمار كمودعين ومستثمرين ذلك من خلال تحملها لجزء من المخاطر الناتجة من الأصول الممولة من حسابات الاستثمار وذلك إلي حين توفر الأساليب المعتمدة والبيانات التاريخية والقدرات المطلوبة لاحتساب قيمة ألفا لكل مصرف علي حدا .

مثال: لاحتساب نسبة كفاية رأس المال ، وذلك بافتراض التالي :

- رأس المال المؤهل = 8 مليون جنيه
- الأصول المرجحة بمخاطر التمويل = 40 مليون جنيه
- الأصول المرجحة مخاطر السوق = 40 مليون جنيه
- مخاطر التشغيل = 20 مليون جنيه

- 70 % من الاصول ممولة من حسابات الاستثمار المطلقه .
- الأصول الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار تساوي 10% من جملة الأصول الممولة من حسابات الإستثمار المطلقه .
- قيمة $\infty = 50\%$
- لا توجد ودائع استثمارية مقيدة بالمصرف

الحل:

الخطوة الاولى : يتم احتساب إجمالي الاصول الخطرة للبنود داخل وخارج الميزانية (مخاطر تمويل

$$+سوق + تشغيل) = (20+40+40) \text{ 100 مليون جنيه}$$

الخطوة الثانية : يتم احتساب الاصول الممولة من حسابات الإستثمار المطلقه

$$70\% \text{ من إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية (تمويل + سوق) } = 80 \times 70\% = 56 \text{ مليون}$$

جنيه.

الخطوة الثالثة: يتم احتساب الأصول الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر

$$\text{الاستثمار} = 10\% \text{ من إجمالي الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المطلقه } = 56 \times 10\% =$$

5.6 مليون جنيه .

الخطوة الرابعة: يتم التعويض في المعادلة - (الصيغة الرقابية لمعيار كفاية رأس المال):

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \text{رأس المال المؤهل}$$

الأصول الخطرة للتمويل + الأصول الخطرة للسوق + مخاطر التشغيل

ناقصاً الاصول الممولة من حسابات الاستثمار المقيدة

ناقصاً (1 - ∞) الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المطلقه

ناقصاً ∞ (الأصول الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار

بالتعويض في المعادلة فإن كفاية رأس المال =

$$11.6\% = \frac{8}{\{100 - (1 - 0.5) \times 56 - (0.5) \times 5.6\}}$$

الجزء الخامس

موجهات عامة

- يتم الإبقاء علي تعريف راس المال الرقابي (الذي يمثل بسط نسبة كفاية راس المال) دون تغيير من حيث المكونات والقيود والتنزيلات (حسب التعريف الوارد في بازل I) والاختلاف الوحيد هو استبعاد الشريحة الثالثة لراس المال المقترحة من لجنة بازل والتي تتكون من سندات الدين قصيرة الأجل لمقابلة مخاطر السوق (استبعدت لأن المصارف الإسلامية لايمكنها استخدام هذه الأدوات لإعتبارات شرعية).
- يظل وزن المخاطر للأصول الأخرى **other assets** والأصول الثابتة **fixed assets** دون تغيير كما جاء في بازل I (100%).
- بالنسبة للاستثمارات العقارية وصناديق الاستثمار وتوريق الصكوك للتمويل الإسلامي، سيتم معالجتها بواسطة معايير منفصلة ستصدر لاحقاً من الـ IFSB.
- بالنسبة لاختيار الصيغة الأنسب لاحتساب كفاية راس المال للمصارف السودانية فإنه سيتم تطبيق الصيغة الرقابية (الصيغة الثانية Supervisory Formula) لأنه ثبت عملياً أن المصارف السودانية تتحمل مخاطر نيابة عن عملائها (ما يعرف بالمخاطر التجارية المنقولة) ويتضح ذلك من خلال دعمها لمعدلات العائد علي ودائع الاستثمار.
- فيما يتعلق بقياس أو تحديد قيمة ألفا (α) ونسبة لأن العمل في مجلس الخدمات المالية مازال مستمراً بخصوص احتساب قيمة ألفا إحصائياً ونسبة لشح البيانات التاريخية الدقيقة للمصارف السودانية ، سيتم إعتبار قيمة ألفا (α) تساوي 50% وهي تمثل متوسط الحد الأدنى والحد الأعلى لقيمة ألفا (صفر – 100%) في الوقت الحالي لكل المصارف ويتم النظر مستقبلاً في تحديد قيمة ألفا لكل مصرف علي حدة وذلك في ضوء الطريقة التي يتوصل إليها مجلس الخدمات لقياس قيمة ألفا وبعد توفر البيانات الدقيقة والصحيحة عن الأرباح وتوزيعاتها.

والله الموفق ، ، ، ، ،